تكريس مبادئ المنافسة من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

Dedicating the principles of competition through the electronic public procurements portal

بلحاج نورالدين

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)

belhadj.noureddine@cumaghnia.dz

تاريخ الإرسال: 2023/03/05 تاريخ القبول: 2023/04/28 تاريخ النشر: 2023/06/01

****

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في تحقيق المنافسة باعتبارها آلية حديثة في تسيير الطلب العمومي بالطريقة الإلكترونية، تعمل على ضمان احترام أكبر لمبادئ الصفقة العمومية المتمثلة في حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات، كما يتم من خلالها تسهيل العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة وذلك باستعمال الطرق الحديثة في التسيير التي تعتمد عليها الإدارة الإلكترونية بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية:

البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، المنافسة، الفساد، مبادئ الصفقة العمومية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the electronic portal for public procurement in achieving competition, as it is a modern mechanism in the conduct of public demand in the electronic way, which works to ensure greater respect for the principles of the public procurement represented in the freedom of access to public applications, equality in the treatment of candidates and transparency of procedures, and through which it is facilitated The relations between the economic dealers and the contracting interests, by using modern methods of management on which the electronic administration relies in general.

Key words :

The electronic public procurements portal, competition, corruption, principles of the public procurement.

مقدمة:

نظرا للتطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، والتحول من التسيير الإداري التقليدي إلى التسيير الإداري الإلكتروني الذي يلعب دورا جدّ مهم في مجال التعامل الإداري، خاصة من حيث نوعية الخدمات التي تتّسم

بالجودة وكذلك سرعة تقديم هذه الخدمات وبأقل التكاليف، حاولت الدولة الجزائرية مواكبة هذا التطور بالانتقال تدريجيا من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية في بعض المجالات، من بينها الصفقات العمومية التي تعتبر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في البلاد والتي تتطلب تحسينا مستمرا في مجال تسييرها بما يضمن نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام وحمايتها من كل مظاهر الفساد، حيث قام المنظم بإحداث بوابة إلكترونية للصفقات العمومية [1] ، تعمل على تحسين المعاملات الإدارية في الصفقات العمومية وفقا للطريقة الإلكترونية عن طريق إجراءات أكثر حداثة ،تتم بكل بساطة و سهولة و سرعة.

كما أن الغاية الأسمى للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية هي ضمان احترام أكبر لمبادئ المنافسة النزيهة، المتمثلة في حرية الوصول للطلبات العمومية، المساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات في الصفقة العمومية.

ومن خلال هذه الدراسة نطرح الإشكالية التالية: **ما هي الإجراءات المعتمدة في البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية التي يمكن من خلالها تكريس مبادئ المنافسة في الصفقات العمومية؟.**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنقوم بالاعتماد في هذا الموضوع على المنهج الوصفي من خلال تعريف البوابة الإلكترونية والإشارة إلى خصائصها وأهميتها في تحقيق المنافسة في الصفقة العمومية، إضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بمحاولة تحليل النصوص ذات الصلة بالموضوع، حيث سنقوم بالتطرق للبوابة الإلكترونية كأداة من أدوات الإدارة الإلكترونية في المبحث الأول، ثم نقوم بالتطرق لمظاهر المنافسة في البوابة الإلكترونية في المبحث الثاني.

المبحث الأول

البوابة الإلكترونية كأداة من أدوات الإدارة الإلكترونية:

عرفت الإدارة الإلكترونية على أنها منهج يتم من خلاله تنفيذ الأعمال والمعاملات باستخدام الوسائل الإلكترونية[2] ، ما يسمح بتحسين مستوى هذه الأعمال من جميع الجوانب، وبما أنّ البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تعمل على استخدام نفس التقنيات والمبادئ المتمثلة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة من شبكات الاتصال ، الإنترنيت، الوسائل المادية من الأجهزة كالحواسيب أو الهواتف وكذلك نظام البرمجيات

1 .أشار إليها المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية الملغى في المادتين 173 و 174،ثم المرسوم الرئاسي الحالي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام في مواده من 203 إلى 206 التي تنص على إنشاء بوابة إلكترونية للصفقات العمومية و التعامل بالطريقة الإلكترونية ، كما صدر قرار وزاري مؤرخ في 17 نوفمبر 2013 يحدّد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، و تم فتح هذه البوابة رسميا في 23 ديسمبر 2021.

2 .عبد القادر بوراس، فريد بن بوعبد الله، حتمية التحول نحو الإدارة الالكترونية للارتقاء بالخدمة العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، سنة 2018، ص 121.

المتطورة، فيمكن اعتبارها كأداة من أدوات الإدارة الإلكترونية الحديثة ، يرتكز مجال نشاطها واختصاصها في الصفقات العمومية في تسيير الطلب العمومي، بحيث تقوم هذه العملية على الاستبدال التدريجي للوسائط المادية للمعلومات بملفات إلكترونية لتكريس فعالية الإجراءات وتسهيل العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين و المصالح المتعاقدة، ومنه سنقوم بالتوسع في هذه الدراسة بالتطرق لمفهوم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أولا ثم نتطرق لأهميتها ثانيا.

المطلب الأول: مفهوم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

تعتبر البوابة الإلكترونية وسيلة جد مهمة في تطوير مجال الصفقات العمومية ونجاعة الطلب العمومي ما يجعلها محل اهتمامنا من خلال هذه الدراسة، حيث سنحاول الإلمام بجوانبها، بتعريفها وإبراز أهم خصائصها وأهميتها في الصفقات العمومية.

الفرع الأول: تعريف البوابة الإلكترونية:

لم يعرف المنظم البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، غير أنه من خلال أحكام القرار الوزاري الصادر عن وزير المالية المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية [1]، يمكن تعريفها بأنها موقع متخصص في الصفقات العمومية[2]، ويتم من خلالها نشر و تبادل الوثائق و المعلومات المتعلقة بالصفقة العمومية بطريقة إلكترونية، حيث يقوم بتجميع المعلومات ، تقديم خدمات للمصالح المتعاقدة و للمتعاملين الاقتصاديين و كل المهتمين عن طريق تسجيلهم ، و الدعوة للمنافسة و إيداع العروض بالطريقة الإلكترونية و تسهيل عملية التبادل الإلكتروني بين المصلحة المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي.

الفرع الثاني: خصائص البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية:

من خلال دراستنا لأحكام القرار الوزاري السابق الذكر، المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية يمكننا استخلاص مجموعة من الخصائص التي تنفرد بها البوابة أهمّها:

أولا: ارتكاز نظام البوابة الإلكترونية على الأنترنت وشبكة الاتصال السلكية واللاسلكية

نص المنظم على تأسيس البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وتسييرها من طرف وزارة المالية ووزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال[3]، كما نصّ على وضع وثائق الدعوة للمنافسة تحت تصرف المتعهدين أو

1 . قرار وزاري مؤرخ في 17 نوفمبر2013 يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 21، صادرة بتاريخ 09 أبريل2014.

2 . سماعين بوغازي، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، سنة 2021، ص 170.

3 . يمكن الولوج إلى البوابة عبر الرابط التالي - https://marches-publics.gov.dz

المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية والحصول على ردودهم بالطريقة الإلكترونية ، ما يوضح اتجاه المنظم نحو التعامل بالطريقة الإلكترونية كآلية من آليات الإدارة الإلكترونية التي تعتمد على التقنيات التكنولوجية الحديثة في التسيير الإداري عن طريق الانترنيت و شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية مثل التحويلات الإلكترونية، البريد الإلكتروني، الفاكس ...إلخ [1] بدلا من الإدارة الكلاسيكية.

ثانيا: نشر المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية

يقصد بالنشر الإلكتروني عرض المعلومات إلكترونيا أو رقميا عبر شبكات الاتصال، وتختلف أشكال هذه المعلومات من نصوص، صور، رسومات...إلخ[2]، وبالتالي فإن البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية تعمل على نشر المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقات العمومية، حيث تقوم بنشر إعلانات المنافسة في كل من طلبات العروض، التراضي بعد الاستشارة، و الاستشارات، نشر النصوص الرسمية الخاصة بالصفقات العمومية من نصوص قانونية و مناشير و تعليمات و كذلك الآراء القانونية، بالإضافة إلى نشر الأرقام الاستدلالية للأسعار، برامج الصفقات الممنوحة و البرامج التقديرية ،و منشورات مختلفة خاصة بالصفقات العمومية[3]، وهو ما يفسّر نية المنظم في نشر المعلومات والوثائق المتعلقة بالصفقة العمومية وتمكينها من الجميع سواء المصالح المتعاقدة، المتعاملون الاقتصاديون والفئات المهتمة بهذا الموضوع بهدف العلم بكل المستجدات والتطورات كفئة الباحثين والمحامين والقضاة[4] .

ثالثا: تبسيط إجراءات التعامل بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين

يتم استغلال قاعدة البيانات التي يتم من خلالها حفظ الوثائق وملفات الترشيحات للمتعهدين لاستعمالها في إجراءات الصفقة العمومية دون الحاجة لطلب نفس الوثائق ما يوفر الجهد والوقت والمال، سواء بالنسبة للمصلحة المتعاقدة أو المتعامل الاقتصادي[5]، إضافة إلى إعفاء المرشحين من تقديم الوثائق الورقية التي يمكن للمصلحة المتعاقدة الحصول عليها إلكترونيا، ما يفسر حرص المنظم على تخفيف وتبسيط إجراءات الحصول على الوثائق الورقية والاتجاه نحو التعامل بالطريقة الإلكترونية.

رابعا: تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين

---

1 . نسرين زروقي، الإدارة الالكترونية كإحدى إفرازات عالم التكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، الدار الجامعة، العدد15 ، المجلد،02، سنة 2016، ص 237.

2 . عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، استحداث مفهوم البوابة الإلكترونية في مادة الصفقات العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، بالجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع، سنة 2019، ص 150.

3 . المادة 03 من القرار الوزاري الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، المذكور سابقا.

4 . مراد عمراني، عادل قرانه، النظام القانوني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2021، ص 669.

5 . المواد 203، 205 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المذكور سابقا.

تتسم ممارسة معظم الإجراءات بالطريقة الإلكترونية عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية بالسرعة والدقة بدلا من الإجراءات المعمول بها بالطريقة التقليدية التي تفتقد لهاتين الميزتين في الغالب، وهو ما تم تجسيده من خلال نص القرار الوزاري الصادر عن وزير المالية المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية في المادة 09، حيث سمح بالاتصال بالبوابة الإلكترونية لكل من المصالح المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي على النحو التالي:

أ -الاتصال بالبوابة الإلكترونية بالنسبة للمصالح المتعاقدة:

تقوم المصالح المتعاقدة بتبادل الوثائق بالطريقة الإلكترونية خاصة ما يتعلق بما يلي:

دفاتر الشروط، نماذج التصريح بالاكتتاب ورسالة التعهد والتصريح بالنزاهة والتعهد بالاستثمار عند الاقتضاء، الوثائق والمعلومات الإضافية عند الاقتضاء، الإعلانات عن المناقصات والدعوات للانتقاء الأولي وسائل الاستشارات، إرجاع العروض عند الاقتضاء، طلبات استكمال أو توضيح العروض عند الاقتضاء، المنح المؤقت للصفقات العمومية، عدم جدوى الإجراءات، إلغاء الإجراءات أو إلغاء المنح المؤقتة للصفقات العمومية، الأجوبة عن طلبات الاستفسار حول أحكام دفاتر الشروط، الأجوبة عن طلبات نتائج تقييم العروض وعن الطعون.

ب. الاتصال بالبوابة الإلكترونية بالنسبة للمتعامل الاقتصادي:

يقوم المتعامل الاقتصادي بجملة من الإجراءات في إطار التبادل الإلكتروني بينه وبين المصلحة المتعاقدة والتي تتمثل في:

التصريح بالاكتتاب، رسالة تعهد، التصريح بالنزاهة، التعهد بالاستثمار عند الاقتضاء، طلبات معلومات إضافية وتوضيحات أحكام دفتر شروط عند الاقتضاء، سحب دفتر الشروط والوثائق الإضافية عند الاقتضاء، الترشيحات في إطار الإجراءات التي تتضمن مرحلة الانتقاء الأولي، إيداع العروض التقنية والمالية، العروض المعدلة عند الاقتضاء، طلب نتائج العروض ورفع الطعون.

المطلب الثاني: أهمية البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

من خلال دراستنا لموضوع البوابة الإلكترونية نستخلص أنها تكتسي أهمية بالغة في تطوير المعاملات في الصفقات العمومية وكذلك المساهمة في تحقيق أكبر قدر من المنافسة النزيهة من خلال تحسين الخدمات المتعلقة بالصفقات العمومية ومكافحة البيروقراطية والفساد في مجال الصفقات العمومية.

الفرع الأول: تحسين الخدمات المتعلقة بالصفقات العمومية

تعمل البوابة على تقديم الخدمات بطريقة متطورة، بإنجاز المعاملات بسهولة، كما تقوم بتحسين مستوى هذه الخدمات بتفادي الأخطاء التي يقع فيها الموظف نظرا لدور نظام البرمجة الآلية في تقديم نتائج لا مجال

للخطأ فيها، إضافة إلى السرعة والمرونة في تقديم هذه الخدمات مقارنة بالطريقة التقليدية التي تتسم بالبطء[1] ما يجعلها كأداة من ادوات الإدارة الإلكترونية التي تسهل إجراءات التعاقد في الصفقات العمومية كما أن إيصال وتبادل المعلومات والوثائق يتم بكل سهولة وبأقل الجهود، نظرا للتطور التكنولوجي في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التعامل بالطريقة الإلكترونية سواء من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية أو الإدارة الإلكترونية بصفة عامة من شأنه توفير المال العام وتخفيض التكاليف[2] بالنسبة للمصالح المتعاقدة والمتعامل الاقتصادي، إضافة إلى الإتقان في تأدية الخدمة والحرص على إيصال المعلومات وتبادل الوثائق بالكيفية المرجوة المتمثلة في صحة المعلومات وسلامة الوثائق.

الفرع الثاني: مكافحة البيروقراطية والفساد في مجال الصفقات العمومية

تعمل البوابة على تسهيل الحصول على المعلومات عن طريق إلغاء قيود المكان والزمان، إذ الادارة الالكترونية تسعى إلى تحقيق مختلف وظائفها عن طريق النظام الإلكتروني الذي يعمل على مدار 24 ساعة دون توقف[3]، ما يوفر عناء التنقل إلى الإدارة والاحتكاك بالموظفين وتفادي الممارسات البيروقراطية الصادرة من طرف موظفي الإدارة، إضافة إلى تجاوز الإدارة الورقية التي تكثر فيها الممارسات السلبية للموظفين، بحيث تعتمد البوابة على منظومة إلكترونية كاملة من أرشيف إلكتروني، وبريد إلكتروني... إلخ، حيث يسمح هذا النظام بالوقاية من الفساد و ذلك بالكشف عن الأخطاء و الأعمال السلبية و ضمان أكبر قدر من الشفافية بإيصال المعلومات عن طريق البوابة الإلكترونية ما يجبر الجميع بتطبيق القوانين[4].

كونها إدارة رقمية عن بعد ومعظم معاملاتها تتم عن بعد عن طريق الاتصال الإلكتروني، الهاتف المحمول، إلخ، كما أنها إدارة مرنة غير جامدة يتم العمل فيها عن طريق أجهزة وأنظمة وبرمجيات تفي بالغرض المطلوب بإتقان، الأمر الذي يسهل على أيّ متعامل اقتصادي لمن يهمّه الأمر وبدون تمييز الاتصال بالبوابة عبر حسابه، وإيداع الوثائق وسحبها بالطريقة الإلكترونية.

و بالنظر للشفافية التي تتميز بها البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، فمن شأنها أن تساهم في الحد من الفساد الإداري، لأن تعامل المتعامل الاقتصادي مع المصالح المتعاقدة يتم عن طريق أجهزة إلكترونية كالحاسوب دون التنقل إلى الإدارات المعنية إلاّ للضّرورة، إضافة إلى علم الجميع عبر البوابة بكل ما يقترن

1. محمد بن عمر أثر الحكومة الالكترونية على العقود الإدارية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، سنة 2022، ص 541.

2. بوعبد الله ودّان، محمد البشير مركان، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الادارة الالكترونية، مجلة المالية والأسواق، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، سنة 2015، ص 105.

3. سماعين بوغازي، مرجع سابق، ص 68.

4. صفوان لمبيض، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية ن دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

بالمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، كما أن جميع الإجراءات تتم بكلّ شفافية، و المعلومات المتعلقة بالصفقة العمومية هي متناول الجميع بدون استثناء، ما يجبر الإدارة على عدم التكتم عن هذه المعلومات و كذلك عن المشاريع المبرمجة مستقبلا، ما يجعلها تساهم في التقليص من فرص تفشي الفساد في الصفقة العمومية من جهة و تعزيز تحقيق أكبر قدر من المنافسة من جهة أخرى .

المبحث الثاني

تسيير نظام البو ابة الإلكترونية وفقا لمبادئ المنافسة

نص المنظم على تأسيس البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وتسييرها من طرف وزارة المالية ووزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما نص على وضع وثائق الدعوة للمنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية والحصول على ردودهم بالطريقة الإلكترونية[1]، وعليه سنقوم في هذا المبحث بالتطرق لكيفية تسيير البوابة الإلكترونية بما يتماشى ومبادئ المنافسة المتمثلة في الشفافية وعلانية المعلومات والمساواة في معاملة المرشحين وحرية الوصول للطلبات العمومية.

المطلب الأول: شفافية الإجراءات وعلانية المعلومات :

يعتبر مبدأ شفافية الإجراءات من أهم المبادئ التي تقوم عليها الصفقة العمومية حيث نص المنظم على علانية المعلومات عن طريق الإعلان على الصفقة بنشر المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية إضافة للمصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، كما يسمح النشر بتحقيق المنافسة بتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاطلاع على برامج مشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات العمومية بوضوح وشفافية دون أي غموض [2]، ما يسمح لأكبر عدد من المتعاملين الاقتصاديين ممّن تتوفر فيهم الشروط من تقديم ترشيحاتهم.

تعمل الدعوة إلى المنافسة عن طريق بوابة الصفقات العمومية عل التشجيع على الحصول على أكبر عدد من الترشيحات، من خلال الإعلان الإلكتروني، الذي يسمح بتوسيع مجال المنافسة وجعلها ذات بعد دولي وذلك بمشاركة المؤسسات الصغيرة والكبيرة سواء الدولية منها أو الوطنية[3] ، و تتم العملية بوضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية، بالطريقة الإلكترونية حسب جدول زمني بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية، ويرد المتعهدون أو المترشحون للصفقات العمومية على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية، حسب الجدول الزمني المذكور سابقا وكل عملية خاصة

1 .المادة 204 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المذكور سابقا.

2 .عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة، دار الفكر الجامعي، ط1 ، ص241، مصر،2008.

3. صليحة بن عودة، أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، سنة 2016، ص 65.

بالإجراءات على حامل ورقي يمكن أن تكون محل تكييف مع الإجراءات المعمول بها بالطريقة الإلكترونية [1]، وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان الإلكتروني غير ملزم للمصالح المتعاقدة عكس الإعلان الصحفي والإعلان في النشرة الرسمية للمتعامل العمومي و يرجع السبب في ذلك إلى مخاطر تتعلق بالحماية خوفا من تسرب المعلومة وتعرضها للقرصنة الإلكترونية نظرا للتطور الرهيب في هذا المجال ، فالرد التقليدي يعتبر أكثر أمانا في الوقت الحالي .

كما أن هذه التقنية لازالت حديثة العهد في الجزائر الأمر الذي يتطلب تكوين الموظفون والأعوان العموميون المكلفون بتحضير وإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام في مجال المعاملات الإلكترونية على ترغيب وتحسيس المرشحين والمتعهدين للصفقات العمومية بفوائد الرد على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية.

المطلب الثاني: المساواة بين المرشحين وحرية الوصول للطلبات العمومية

يعتبر مبدأ المساواة من المبادئ الدستورية[2]، التي يسعى تنظيم الصفقات العمومية إلى تحقيقها، وذلك بالنص على بضرورة معاملة جميع المتعاملين الاقتصاديين بدون تمييز متى توفرت فيهم الشروط القانونية، إضافة إلى مبدأ حرية الوصول للطلبات العمومية الذي يقضي بتمكين المرشحين من جميع الوثائق والمعلومات المطلوبة دون قيود وفي حدود القانون، ومنه سنتطرق لتطبيق هذين المبدأين من خلال البوابة الإلكترونية، بالتطرق لدور البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في المساواة بين المرشحين ثم لحرية الوصول للطلبات العمومية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

الفرع الأول: دور البو ابة الإلكترونية للصفقات العمومية في المساواة بين المرشحين:

يقضي مبدأ المساواة بمعاملة جميع المتنافسين على قدم المساواة دون تمييز في جميع مراحل الصفقة خاصة في مرحلة الإبرام التي تعرف منافسة بين أكبر عدد من المترشحين، الامر الذي يجبر المصالح المتعاقدة على عدم تفضيل مرشح على آخر، فلا يجوز لها أن تمنح امتيازات أو تضع عقبات عملية أمام المتنافسين، فعلى الإدارة الوقوف موقفا حياديا إزاء المتنافسين، وذلك ما نلمسه من خلال تمكين تبادل الوثائق بالطريقة الالكترونية بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين في ظل نظام ملائم يضمن أمن البيانات وحمايتها[3]

---

1. المادة 204 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، المذكور سابقا.

2 . نصت المادة 37 من الدستور:" كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولهم الحق في حماية متساوية .ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العِرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ"، تعديل دستوري لسنة 2020 صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم20-442 ، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة2020، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد82 ، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

3 . المواد 08 و09 من القرار الوزاري الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، المذكور سابقا.

نظرا لتعرض الأنظمة الإلكترونية للقرصنة، و من باب الحماية و السرية كذلك فقد نص على ضرورة تسجيل المصالح المتعاقدة و المتعاملين الاقتصاديين بالبوابة من أجل تمكينهم من ممارسة وضائفهم المشار المنصوص عليها [1] مع إلزام المصالح المتعاقدة على تحديد عنوان تحميل الوثائق في الإعلان الصحفي من أجل تمكين جميع المرشحين أو المتعهدين من وثائق الإعلان عن المنافسة[2].

الفرع الثاني: حرية الوصول للطلبات العمومية من خلال البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية

يقتضي مبدأ حرية الوصول للطلبات بإفساح المجال لجميع المتعاملين الاقتصاديين الذين يهمهم الأمر والذين تتحقق فيهم الشروط بتقديم ترشيحاتهم دون قيود، فالمنافسة تعني معاملة كل المترشحين المتنافسين على قدم المساواة دون تمييز[3] ،وهو ما سعى إليه المنظم بالنص على تمكين المتعاملين من الإعلانات على الصفقات العمومية حيث يتم النشر على البوابة في نفس الوقت مع الجرائد والنشرة الرسمية لصفقات المتعامل الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التاريخ المطبق في إطار الإجراءات المتبعة بالنسبة للحامل الورقي هو التاريخ المحتسب لمدة تحضير العروض.

يتم تبادل الوثائق بين المتعامل الاقتصادي والمصالح الاقتصادي بالطريقة الإلكترونية[4]مع وضع المصالح المتعاقدة وثائق الإعلان عن المنافسة في متناول المتعهدين او المترشحين وتحديد عنوان تحميل هذه الوثائق في الإعلان الصحفي[5]، ويمكن للمرشح أو المتعهد الرد على الإعلان للمنافسة بالطريقة الإلكترونية، بالإضافة إلى ذلك يمكن إيصال في الآجال القانونية، نسخة من العرض على حامل مادي ورقي أو إلكتروني[6].

كما فرض المشرع أن يحدد الإعلان عن المناقصة أو الدعوة إلى الإنتقاء الأولي أو رسالة الإستشارة عنوان استخراج الوثائق، وفي حالة الوثائق ذات الحجم الكبير أو ذات الطابع السري فيمكن للمصالح المتعاقدة تبليغها للمتعاملين الإقتصاديين على حامل مادي ورقي أو إلكتروني[7]، ما يفسر نية المشرع في فتح مجال المنافسة لجميع

1 - المادة 10 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، المذكور سابقا.

2 - المادة 11 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، المذكور سابقا.

3 - مهند مختار نوح، الإيجاب والقبول في العقد الإداري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص 496.

4 - المادة 09 من القرار الوزاري المؤرخ في 17 نوفمبر سنة 2013 المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية

5 - المادة 11 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، المذكور سابقا.

6 . المادة 12 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، المذكور سابقا.

7 . المادة 13 من القرار الوزاري المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، المذكور سابقا.

المرشحين المعنيين ممن تتوفر فيهم شروط الترشح من خلال تسهيل عملية الوصول للطلبات العمومية عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

خاتمة:

تعتبر البوابة الالكترونية للصفقات العمومية كآلية جد مهمة في تكريس مبادئ المنافسة، بإمكانها تحسين مجال التعامل في الصفقات العمومية بالاستغناء عن الطريقة التقليدية في العديد من الإجراءات واستبدالها بالطريقة الإلكترونية، سواء من طرف المصالح المتعاقدة أو المتعامل الاقتصادي، ما يجعلها تعزيز نوعي في مجال الصفقات العمومية رغم الصعوبات التي تواجهها، وبدراستنا لهذا الموضوع تم التوصل الى جملة من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

.تلعب البوابة الإلكترونية دورا مهم في تحسين الخدمة العمومية من خلال تبسيط الإجراءات عن طريق التعامل وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية مما يوفر الجهد والوقت وكذلك الدقة في التعامل.

ـ يتم تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، بحيث تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة الى المنافسة تحت تصرف المرشحين للصفقات العمومية كما يرد المرشحون للصفقات العمومية على الدعوة للمنافسة بالطريقة الالكترونية.

.يمكن للبوابة الالكترونية للصفقات العمومية أن تساهم بقدر كبير في تكريس المبادئ المنصوص على في المادة 05 من المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرفق العام المتمثلة في حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المترشحين وشفافية الإجراءات إذا ما تم الاعتماد عليها بجدية في ميدان تسيير الصفقات العمومية .

- تعمل البوابة الإلكترونية على تحسين مستوى أطراف الصفقة بتمكينهم من جميع الوثائق والمعلومات التي يستفاد منها في مجال الصفقات العمومية من نصوص تشريعية وتنظيمية واستشارات، الامر الذي يساهم في تفادي الوقوع في الأخطاء التي تؤثر على الصفقة سواء من المصالح المتعاقدة أو المتعامل الاقتصادي.

- رغم إشارة النص التنظيمي المتضمن إنشاء بوابة إلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر على إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية، إلا أن طريقة تسيير الصفقات العمومية مازالت تتم بالطرق التقليدية، نظرا لحداثة البوابة الإلكترونية من جهة واقتصار دورها على التوجيه وتبادل المعلومات والوثائق بالطريقة الإلكترونية.

ـ عدم إلزام الإعلان عن الصفقة العمومية بالطريقة الإلكترونية يجعل الكثير من المصالح المتعاقدة تستغني عنه رغم أهميته.

- إن أسلوب التعاقد الإلكتروني وبالأخص النشر الإلكتروني لازالت تواجهه عقبات كثيرة مثل نظام قرصنة المعلومات التي يعرفها الإعلام الآلي والتي لا تسمح بضمان سرية العرض.

ثانيا: التوصيات

- ضرورة التكوين لموظفي المصالح المتعاقدة في إطار التعاقد الالكتروني للصفقات العمومية عبر البوابة الالكترونية من أجل تحسين المستوى، مع الاستفادة من الدراسات والتجارب المقارنة في هذا المجال.

- تحسين خدمة الأنترنيت التي تعرقل العمل بالطريقة الإلكترونية والحرص على تطوير البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية كل تطلب الأمر ذلك وتحيينها بصفة مستمرة.

- وضع أحكام تفرض على المتعاملين الاقتصاديين والمصالح المتعاقدة التعامل بالطريقة الإلكترونية عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية.

- ضرورة التوجه نحو التعامل الإلكتروني في مجال الصفقات العمومية عن طريق البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مع الحرص على تقليص التعامل في إطار الإدارة التقليدية إلا في الأمور التي يتعذر فيها العمل إلكترونيا.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. النصوص القانونية

الدستور:

. تعديل دستوري لسنة 2020 صادر بموجب مرسوم رئاسي رقم 442-20، مؤرخ في 30 ديسمبر سنة2020، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 82، صادرة بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

المراسيم الرئاسية

. مرسوم رئاسي رقم 10 -236 المؤرّخ في 28 شوّال عام 1431 الموافق 7 أكتوبر سنة 2010 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 58، صادرة بتاريخ 07 أكتوبر 2010 .

. مرسوم رئاسي 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 ال موافق16 سبتمبر سنة 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية عدد 50، صادرة بتاريخ 20 سبتمبر 2015.

القرارات الوزارية:

. قرار وزاري مؤرخ في 17 نوفمبر2013 يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 21، صادرة بتاريخ 09 أبريل2014.

ثانيا. الكتب:

.عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح دراسة متأصلة، دار الفكر الجامعي، ط1، مصر، 2008.

. صفوان لمبيض، الحكومة الإلكترونية، النماذج والتطبيقات والتجارب الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.

- مهند مختار نوح، الإيجاب والقبول في العقد الإداري، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.

ثالثا. المقالات العلمية:

. عبد القادر بوراس، فريد بن بوعبد الله، حتمية التحول نحو الإدارة الالكترونية للارتقاء بالخدمة العمومية في الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، 2018.

. سماعين بوغازي، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بين متغيرات الواقع وآفاق المستقبل، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2021.

. نسرين زروقي، الإدارة الالكترونية كإحدى إفرازات عالم التكنولوجيا الانترنت والتجارة الالكترونية، مجلة الاقتصاد الجديد، الدار الجامعة، العدد15 ، المجلد،02، 2016.

. عبد اللطيف والي، جمال الدين دندن، استحداث مفهوم البوابة الإلكترونية في مادة الصفقات العمومية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، بالجلفة، العدد الأول، المجلد الرابع، سنة 2019.

. مراد عمراني، قرانة عادل، النظام القانوني للبوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

- محمد بن عمر أثر الحكومة الالكترونية على العقود الإدارية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة مسيلة، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 2022.

. بوعبد الله ودّان، محمد البشير مركان، البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية نحو تحسين أفضل للخدمة العمومية في إطار الادارة الالكترونية، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 02 العدد 02، 2015.

- صليحة بن عودة، أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، المجلة المتوسطية للقانون والاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 1، العدد 2، 2016.

رابعا. الروابط الإلكترونية:

https://marches-publics.gov.dz